

«حكومة القروض» تفتتح أعمالها غداً

يكرس جدول أعمال جلسة الحكومة غداً سياسة الاستدانة، مع غرقه بأكثر من 11 بنداً تتضمن الموافقة على مشاريع قروض. وفيما عدا موقف حزب القوات اللبنانية المزايدي على الرئيس سعد الحريري، تبدو زيارة وزير صالح الغريب لسوريا نابعة من تفاهم عميق بين القوى السياسية النافذة

نشطاً، ينطلق مجلس الوزراء الجديد في سياسة الاستدانة، وكان الحكومة الجديدة تشكّلت لكي تزيد عبء الدين العام على الدولة اللبنانية، رغمًا عن كل المصاعب المصرفية الأخرى. فجدول أعمال جلسة الغد، منقل عن بطلمات الموافقة على قروض، فمن أصل 102 بند، يحمل الجدول طلبات للموافقة على 11 قرصاً لا علاقة لها بقروض مؤتمر سيدر؛ وعلى سبيل المثال، يتضمّن البند الأول مشروع مرسوم يرمي إلى إبرام اتفاقية قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتحتفي مشروع تعزيز الصرف الصحي، والثالث طلب وزارة الأشغال العامة والنقل إبرام اتفاقية قرض مع الوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل مشروع الصرف الصحي في وادي قابديشا، والرابع اتفاقية القرض

هل سيتمكّن الوزراء من التدقيق في مشاريع القروض التي سيدرسها مجلسهم غداً؟

الغريب لـ«الأخبار»: الزيارة لم تحصل بالسر وحظيت بعلم المعنيين

الموقعة مع البنك الأوروبي لتمويل مشروع الصرف الصحي في حوض نهر الغدير، والخامس اتفاقية قرض مع الصندوق الكويتي لتمويل مشروع إنشاء منظومتين للصرف الصحي في الشوف، والسابع قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لمشروع النقل العام لمنطقة بيروت الكبرى، والسؤال الأبرز الذي يطرح على الوزراء، هو عمّا إذا تسنى لهم الوقت لدراسة مشاريع القروض قبل وضعها على جدول الأعمال، فضلاً عمّا إذا كان الوزراء الذين لم تخرج هذه المشاريع من وزاراتهم سيتمكّنون قبل اجتماعهم غداً على طائلة مجلسهم من التدقيق في هذه المشاريع بالصورة الكافية. انطلاقاً من مجلس الوزراء بجدول أعمال



البند المالية توجه بات الحكومة سنسهلك وقتاً طويلاً قبل إقرار الموازنة (هيلم الموسوي)

خطير (لجهة القروض) وهزيل لجهة عدم اتخاذ قرارات تمس حياة الناس بعد نحو 9 أشهر من الفراغ الحكومي، صالغ الغريب لسوريا، والمزايدة على الرئيس سعد الحريري، في ظل صمت الحزب التقدمي الاشتراكي، حتى الآن، على الزيارة. لم يات تعيين الغريب وزير دولة لشؤون النازحين السوريين من عبث. إقرار موازنة عام 2019، وبتدوين يمنح أحدهما مؤسسة كهرياء لبنان سلف خزينة لتسديد فارق أسعار هذه البنود المالمحة أن الحكومة مستشهك وقتاً طويلاً قبل درس الموازنة، رغم أن الوزير المالي علي حسن خليل أكد يوم الجمعة الفائت، من مجلس النواب، أن وزارته أنجزت مشروع موازنة عام 2019 منذ أشهر. وإذا كان «التضامن الحكومي» حول القروض متوافراً، فإن حزب القوات اللبنانية، يبدو المرشح الوحيد لخرق

«التوافق» من خلفية الاعتراض على زيارة وزير شؤون النازحين صالح الغريب لسوريا، والمزايدة على الرئيس سعد الحريري، في ظل صمت الحزب التقدمي الاشتراكي، حتى الآن، على الزيارة. لم يات تعيين الغريب وزير دولة لشؤون النازحين السوريين من عبث. إقرار موازنة عام 2019، وبتدوين يمنح أحدهما مؤسسة كهرياء لبنان سلف خزينة لتسديد فارق أسعار هذه البنود المالمحة أن الحكومة مستشهك وقتاً طويلاً قبل درس الموازنة، رغم أن الوزير المالي علي حسن خليل أكد يوم الجمعة الفائت، من مجلس النواب، أن وزارته أنجزت مشروع موازنة عام 2019 منذ أشهر. وإذا كان «التضامن الحكومي» حول القروض متوافراً، فإن حزب القوات اللبنانية، يبدو المرشح الوحيد لخرق

برفض التواصل الرسمي مع سوريا، من خلفيّة العداء للدولة السورية، وتبني أجندة دولية تهدف إلى إبقاء النازحين السوريين في لبنان واستغلالهم سياسياً وديموغرافياً وامنياً في الضغط على الرئيس السوري بشار الأسد والمخاومة في لبنان، لم تجد نفعاً، ولو استمرت فاختيار عضو «كتل لبنان القوي» وممثل الحزب الديموقراطي اللبناني - الذي يحلّي رئيسته النائب طلال أرسلان علاقات وثيقة مع سوريا - يعكس نيّة الحكومة الجديدة، برئاسة الحريري وإصرار من الرئيس ميشال عون وثنائي حزب الله وحركة أمل وحلفائهما، على وقف إضاعة الوقت الذي أهدر مع الوزير السابق معين المرعي، والبدء بتحريك رسمي كل النازحين السوريين. بخلاف التصريحات الرسمية، وتؤشّر على أن الحريري بات أقرب إلى موقف عون، بضرورة معالجة الملف، لما لوجود النازحين

من تأثير مباشر في مناطق وجود تيار المستقبل في البقاع والشمال وإقليم الخروب وشعباً، بالإضافة إلى المزاج العربي، الإماراتي - المصري أولاً، ثم السعودي، الذي بات مقتنعاً بضرورة إعادة العلاقات مع سوريا، وإن كانت لا تزال العودة الكاملة خاصة للضغوط الأميركية التي «فرملت» الاندفاع العربية نحو دمشق. وهنا تحضر المبادرة الروسية، التي تصنّر الحريري لائحة المرشحين بها، بعد أن أبدى استعداده للعمل عليها خلال استقباله أكثر من مسؤول روسي وخلال زيارته لموسكو قبل أشهر، فضلاً عن أن البيان الوزاري تضمنّ بنداً واضحاً لجهة تبني المبادرة الروسية بوصفها المبادرة الأكثر جدية لحلّ الأزمة. وليس سراً أن التنسيق الأمني اللبناني - السوري تحديداً في ملف النازحين، عبر المدير العام للامن العام اللواء عباس إبراهيم، كان يجري بعلم الحريري، الذي فضل سابقاً أن يبقى بعيداً عن هذا الملف من دون أن يضع فيتو عليه. من هنا، يبدو كلام الغريب أول من أمس، عن أن زيارته لسوريا حصلت بعلم الحريري، أكثر منقطعاً من كلّ التسريبات التي تعدّت أمس مصادر «بيت الوسط» تعميمها على قناتي «أم تي في» و«ال بي سي» عن امتعاض الحريري من الزيارة، فيما ساد الصمت على قناة الحريري نفسه، فلم يرد أي امتعاض على شاشة تلفزيون المستقبل. مساء أمس، كزّ الغريب في اتصال مع «الأخبار» كلامه السابق، مؤكّداً أنه «منذ البداية، لم نخف أننا سننزور سوريا، والزيارة لم تحصل بالسر، وحظيت بعلم المعنيين». وطالب الغريب بأن «يسخّب ملف النازحين من السجال السياسي، لأن التجاذب يعرقل مهمة إعادة النازحين السوريين إلى بلادهم»، ونقل الغريب أجواء إيجابية عن الزيارة ولقائه وزير الإدارة المحلية السوري حسين مخلوف، مؤكّداً أن «الدولة السورية أنجزت وتجنّز ما يستوجب عودة النازحين وتحضير البنية التحتية اللازمة لاستقبالهم».

(الأخبار)

ابراهيم الامين

الطائفية والمناصفة والدولة المدنية

وسوف يشتغل العداد (أي إن المسلمين سيطالبون هذه المرة بإسقاط المناصفة لأنها تظلم فئة منهم)... وهذا هو الحال». ثانياً، قلت أيضاً إن التوتر السياسي القائم اليوم، سببه أن أركان الطائف من المسلمين (سميثّ نبيه بري وسعد الحريري ووليد جنبلاط) يحتجون على ما يقوم به التيار الوطني الحر، ربما لأنه يأخذ منهم ما كانت توازنات الطائف قد سمحت لهم بأخذه، وهو من حصّة المسيحيين. والآن كل ما يقوم به العونيون، ومعهم القوات، هو استعادة هذه الحصّة. وبالتالي، فإن التوتر يخصّ الزعامات الطائفية، ولا يخصّ الناس. وإن الحل يكون بمعركة لتغيير النظام كله، وليس إصلاحه. ومن هذه الزاوية، قلت إنني لا أرى أن الحراك الشعبي والسياسي الذي يقوم به الحزب الشيوعي والتتظلم الناصري وقوى أخرى، سيكون له تأثيره الحقيقي، لأنه لا يستهدف تغييراً شاملاً للنظام، وإن طبيعته وطقوسه لا تعكس قوة تصيب الحاكم بذعر. وقلت أيضاً، وبصراحة كررتها سابقاً في مقالات لي، إن ما جربناه خلال عقود طويلة، مع هذه الطبقة الحاكمة من فساد و«سليطة» وإجرام وسرقة، لن يعالج بالنصح والصوت المرتفع. بل قلت إن العنف ربما بات وسيلة لإشعار المجرمين بأن عقابهم ممكن، حتى ولو تواترت السلطات عن القيام بواجبها... هذا بعض ما أشرت إليه في الندوة. أما عن التفسيرات، فأنا لا أجد غضاضة في العودة لتذكير من يهمة الأمر، بأن عدم قيام الدولة المدنية - التي تفصل الدين عن الدولة بصورة مطلقة، وتتيح مساواة تامة في حقوق المواطنين، من دون النظر إلى أي خاصية لأي مواطن، سواء كانت هذه الخاصية ذات بُعد عنصري طائفي أو جندي أو طبقي أو جهوي - يعني أن لبنان سيكون على الدوام ساحة لحروب أهلية باردة وساخنة لن تنتهي إلا بعودته إلى ما كان عليه في حقيقة الأمر، جزأ برزاقاً من بلاد الشام. وعلى الهامش، لا أجد نفسي معنياً بأي توضيح للطائفين والعاملين في خدمة الأصنام، سواء كانوا على مقاعد السلطة أو مقاعد المجالس السياسية للأحزاب، أو على مقاعد التواصل الاجتماعي...

غريب أمر السياسيين في لبنان. والأكثر غرابةً هو أمر الجمهور للصيق بهؤلاء السياسيين، الذي يكرر هواجس هي بالأصل هواجس القابضين على العباد والبلاد باسم الطوائف وباسم الحقوق. هذا هو حال جميع من تعاقب على هذه البلاد. لم ينس اللبنانيون كيف ثار المسلمون لعقود وهم يشكون عدم احترام حقوقهم. ثم وقعت الحرب، ثم قام الحكم من جديد، ثم ثار المسيحيون احتجاجاً على الإجحاف الحاصل بحقهم... وما نحن اليوم، بعد 75 سنة من العيش في ظل نظام طائفي بغيض، نعيد الكرة، ونعود إلى اللعبة نفسها.

الأسبوع الماضي، دُعيت إلى ندوة في مقر «جمعية الأدب والثقافة» في صيدا، وهي من أعرق جمعيات المدينة، وحافظت على وجودها وقوة حضورها في كل الظروف،

لا اجد نفسي معنياً بأي توضيح للطائفين والعاملين في خدمة الأصنام

وواجهت كل أنواع الصعاب، وظلت منبراً يضحّ بالوطنية النابذة للطائفية وللطائفين، والمتمسكة باستقلال الحقيقي، ليس عن الاحتلال الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً عن مزارع الطائفين على اختلافهم. في الندوة كان الحديث عن واقع لبنان. ووصل النقاش إلى مسألة مشكلات النظام والحراك السياسي - الشعبي القائم، وما قلّته أعيد صياغته الآن: أولاً: إن لبنان يعيش مأزق النظام الطائفي القائم. لقد جرب اللبنانيون صيغة الميثاق الوطني (عام 1943)، وهي صيغة طائفية بأرجحية مسيحية، وانتهى الأمر إلى حرب أهلية، ثم جرّب اللبنانيون صيغة الطائف (عام 1990)، وهي صيغة طائفية بأرجحية مسيحية. وانتهى الأمر إلى حرب أهلية باردة، وفشلت الصيغتان. واليوم، بعدما تمركز الجميع، وعادت القوى المسيحية لتأخذ ما أخذها الحاكمون المسلمون منها، نعيش مرحلة جديدة من التوازن المرتبطة بواقع المنطقة. وهي صيغة تستفشل أيضاً، وطالما بقينا نبحث عن صيغة طائفية، فسوف يكون الأمر أكثر صعوبة. وغداً سوف تنهار هذه الصيغة، وسوف ينادى بنظام تسقط فيه المناصفة،

علم وخبر

السمير البريطاني بعد السفارة الأميركية!

إضافة إلى السفارة الأميركية إليزابيث ريتشارد التي عبّرت بوقاحة عن احتجاجها على توقيع اتفاق بين لبنان وشركة «وسنفت» الروسية لتطوير منشآت تخزين النفط في طرابلس، وحاولت الضغط على لبنان للترجع عن العقد بحجة أنه جرى في فترة تصريف أعمال الحكومة السابقة، ارتفع صوت السفير البريطاني كريس رامبلينج، معتبراً عن الانزعاج من الاتفاق نفسه. وحلّ رامبلينج الرئيس سعد الحريري المسؤولية، نظراً لادعاه توقيع هذا العقد.

الناشف لـ«يكتّف يديه»!

تنقل مصادر حزبية عن رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، حنا الناشف، أنه يلتزم قرار

المحكمة القومية رفض الطعن الذي تقدّم به، رداً على إبطال المجلس الأعلى المرسوم الرئاسي الذي أتى إلى إقالة عميد الداخلية معترّز عديدة. إلا أن احترامه قرار المحكمة لا يعني أن الناشف «سكتّف يديه» مُتفجعاً، بل «يتمسك بكامل صلاحياته الدستورية، التي تسمح له بحلّ مجلس العُمد أو إعلان حالة الطوارئ في الحزب. ومن غير المستبعد أن يتخذ واحداً من هذين القرارين»، بحسب المصادر. وكانت المحكمة الحزبية قد علّنت ردّ الطعن بأن صلاحياتها لا تسمح بالفصل في نزاع بين رئيس الحزب والمجلس الأعلى. علماً أن المصادر الحزبية تذكر المادة 13 من القانون الدستور رقم 9، 2001، «الذي يشير إلى صلاحية المجلس الأعلى بأعمال السلطة التنفيذية»، والمادة 55 من القانون رقم 15، 2001، التي تتحدّث عن «حق الطعن في أي قرار يتخذه المجلس الأعلى، وأي خلاف بين الأخير والمجلس الأعلى»، من أجل التأكيد أنه كان من

واجب المحكمة، وصلاحياتها، الفصل في النزاع الأخير.

عون والحرس الجمهوري

أمر رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، قيادة الجيش بإجراء «تشكيلات» لعدد من ضباط لواء الحرس الجمهوري، بعدما وردته معلومات تشير إلى أن «الحرس» اشترى من الأموال التي أنفقت تحضيراً للقمة الاقتصادية العربية، معدات تُستخدم لأغراض الحماية الأمنية، بمبلغ قدره بعض المعنيين بخمسة ملايين دولار أميركي. وقد رأى عون في المبلغ الذي أنفق هدراً للمال، وخاصة أن الحرس الجمهوري لا يحتاج لكل المعدات التي جرى شراؤها، فطلب إبعاد بعض الضباط فوراً من الحرس، ووضع المعدات بتصرف مديرية استخبارات الجيش.